محاضرة)7)

۲ -فرض الندرة :

بناء على هذا الفرض تذهب النظرٌة االقتصادٌة إلى افتراض ندرة الموارد بالقٌاس إلى الحاجات والمطالب، وإذا لم توجد ندرة فلن ٌكون هناك نظام اقتصادي وال علم اقتصاد حٌث إن علم االقتصاد هو دراسة للندرة.

والندرة من وجهة النظر االقتصادٌة فكرة نسبٌة تعبر عن العالقة بٌن الرغبات االنسانٌة وكمٌة الموارد االقتصادٌة الالزمة إلشباعها فقد تكون الكمٌات الموجودة من مورد ما كبٌرة نوعا ما ولكنه ٌعتبر موردا نادرا اذا ما قٌس بالرغبات اإلنسانٌة التً ٌنبغً إشباعها أي أنه نادر بالنسبة ل لحاجة الٌه ومشكلة الندرة تنطبق على الفرد وكذلك على الجماعة وتنشأ هذه المشكلة بالنسبة ل لفرد عندما ال ٌستطٌع أن ٌشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة خاصة وأن هذه الرغبات متعددة ومتنوعة ، فضالً عن ذلك فعندما ت تزاٌد قدرة هذا الفرد على إشباع هذه الرغبات جمٌعا فإنه غالبا ما تنشا رغبات أخری جدٌدة فً حاجة إلى االشباع ولما كانت موارد الفرد دابما محدودة وال ٌمكن إشباع كل رغباته فٌكون االنسان مطالبا بأن ٌضع لنفسه دابما سلما ل لتفضٌل

بحٌث ٌمكن معه توجٌه موارده المحدودة نحو إشباع رغباته الملحة التً تحتل أعلى مكان فً سلم التفضٌل.

وكذلك الحال بالنسبة للجماعة فمواردها هً األخری محدودة إذا ما قٌست برغبات أفرادها المتعددة مما ٌدعوها بالضرورة إلى تكوٌن )سلم جماعً للتفضٌل(. ترتب فٌه الحاجات حسب أولوٌتها، ثم توجه مواردها النادرة بحٌث تؤدى إلى إشباع أٌضاً الحاجات الملحة التً تحتل أعلى مكانة فً سلم تفضٌلها

وتتعدد العوامل التً تؤثر فً الندرة وهً:

1 - العوامل البٌبٌة.

۲ -الدوافع االقتصادٌة .

3 -الطاقة المبذولة.

وٌقصد بالندرة االقتصادٌة أن ندرتها ت توقف تماما على نواحً اقتصادٌة وفً هذا الصدد نجد أن جٌمس فرٌزر قد أكد على دور الدوافع االقتصادٌة على ندرة النساء فً نظرٌته عن الزواج، فضال عن ذلك فان بٌتربالو وهومابز ٌعتمدان فً تفسٌرها على قانونً العرض والطلب وقانون تناقص المنفعة الحدٌة وهذه القوانٌن هً األساس الذي ٌقوم علٌه مفهوم الندرة حٌث تالحظ أنه عند توافر سلعة معٌنة تشبع

حاجة إنسانٌة فان منفعتها تساوي صفر وفً هذه الحالة ٌقال أنها سلعة غٌر نادرة أما عندما توافر هذه السلعة وتصبح مجانٌة عن طرٌق سهولة الحصول علٌها دونما تكلفة، أما السلع غٌر المجانٌة فأن ندرتها تعتمد على توافر مصادر إنتاجها وكذلك إنتاجها والرغبة أو االحتٌاج إلٌها

وٌذكر بٌتر اٌكٌه عن نظرٌته فً كتابه التبادل االجتماعً أن لٌفً ستروس اهتم بما أسماه الندرة االجتماعٌة عندما كان ٌتحدث عن التبادل االجتماعً، وذلك عندما ذهب إلى أن األشٌاء التً ٌتضمنها التبادل االجتماعً ت تمٌز بندرة

اجتماعٌة، وهذه الندرة ٌحددها المجتمع وال عالقة لها بدرجة نوافرها من الناحٌة الفٌزٌقٌة. فمن الممكن أن تكون األشٌاء متوفرة بالمجتمع ولكن المجتمع ٌضع قواعد ومعاٌٌر تمنع من تملكها أو تبادلها كمنع الزواج من أبناء الخؤولة آو العمومة والذي سٌترتب علٌه ندرة فً النساء وهنا ٌقصد کلود لٌفً ستروس أن الندرة بالنسبة ل لتبادل االجتماعً وما ٌتضمنه من مبادالت ٌخلقها المجتمع وترجع إلى عوامل او معان اجتماعٌة وال ٌمكن ردها إلى العوامل االقتصادٌة الخاصة بالعرض والطلب على سبٌل المثال.

الفرض الثالث:

هذا وٌطلق علماء النظرٌة على هذا الفرض التوازن التلقابً وٌقضً الفرض بوجود اسواق متعددة ٌتم فٌها البٌع والشراء، وٌقصد بالسوق هنا آٌة منظمة أو منشأة تقوم بالتقرٌب بٌن مشترى السلعة وبابعها ومن ثم ٌمكن تحدٌد ثمنها